

أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الاتحاد الأوربي

راتيا عبد الفتاح الشاعر

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

تمهيد: شهدت الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ نمو الناتج الإجمالي العالمي بمعدل ٣,٢% سنوياً وهو أعلى من نظيره خلال فترة التسعينات الذي بلغ ٢,٥% مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية لانخفاض مرونة العرض لها، وتزايد تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق المالية الغربية خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بما ترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية، وزيادة الاستثمارات خاصة في الأسهم بما أدى إلى ارتفاع قيمة الأصول المملوكة و تضخم الثروات مع تزايد الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الانفاق الاستهلاكي. وقد أدى ذلك إلى توافر رؤوس أموال ضخمة للقروض مما دفع البنوك و المؤسسات المالية إلى اتباع آليات و ممارسات مالية جديدة غير خاضعة للتشريعات و الرقابة من المؤسسات الحكومية أو البنك الفيدرالي بهدف زيادة القروض خاصة قروض الرهن العقاري المحاطة بمخاطرة عالية ونقص للشفافية ترتب عليها تزايد العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وانكشاف المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين العملاقة لضخامة قيمة الديون الرديئة والمتعثرة مما عجل بالأزمة المالية وبزوغ آثارها السلبية منذ أغسطس ٢٠٠٧ بدخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود بعد انهيار القيم السوقية للأسهم العالمية، وتعثّر ملايين الأمريكيين عن سداد القروض وخاصة المرتبطة بالرهن العقاري، وتدهور أوضاع البنوك العالمية الكبرى في أمريكا وأوروبا. وقد أقلت تلك الأزمة بظلالها على العالم كله وتحولت إلى أزمة اقتصادية يواجهها العالم المتقدم والنامي على حد سواء ترتب عليها العديد من المشكلات الداخلية في مصر أهمها تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض قيمة المدخرات المحلية المقيمة بالدولار، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض تحويلات المصريين العاملين في الخارج، وتقليص الدعم المالي الدولي من منح وقروض أجنبية مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، فضلاً عن الآثار السلبية المتوقعة على قطاعات مختلفة كقطاع التصدير والسياحة.

مشكلة الدراسة والهدف منها: يرتبط تعافي الاقتصاد المصري من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بتحسين كل من الاقتصاد الأمريكي والأوربي منعكساً في تحسن مؤشر نمو الصادرات المصرية إليهما باعتبارهما أسواق تقليدية للسلع المصرية سواء الزراعية أو منتجاتها المصنعة في مصر، و يقال أن حالة الانكماش الاقتصادي التي واجهت اقتصاديات تلك الدول بدأت في التراجع في نهاية عام ٢٠٠٩ إلا أن نتائجها النهائية لا تزال غير واضحة خاصة فيما يتعلق بآثارها على الاقتصاد المصري بصفة عامة والتجارة الخارجية الزراعية المصرية بصفة خاصة. ويستهدف البحث التعرف على الآثار المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على حركة التجارة الخارجية والتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الاتحاد الأوربي بصفة عامة ولأهم الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربي بصفة خاصة، وذلك لمفترض مؤداه أن التباطؤ في الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية لا بد من أن تنعكس آثاره على أرقام التبادل التجاري فيما بين مناطق و دول العالم المختلفة. ويعود اختيار التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الاتحاد الأوربي موضوعاً لهذا البحث لأن الاتحاد الأوربي يعد الشريك التجاري الرئيسي لمصر في تجارتها الخارجية إذ يبلغ نصيبه منها حوالي ١٦,١١ مليار يورو سنوياً أي حوالي ٤١,٨% من إجمالي قيمتها الذي يبلغ حوالي ٣٨,٥٩ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨، كما يعد الاتحاد الأوربي شريكاً رئيسياً في التجارة الخارجية الزراعية المصرية إذ يبلغ نصيبه منها حوالي ١,٢٨ مليار يورو سنوياً أي ٢٣,٣% من إجمالي قيمتها الذي يبلغ حوالي ٥,٥ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات: يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي لبيانات المتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة مع الاستعانة بالتحليل الاقتصادي الإحصائي من خلال مختلف أساليب عرض البيانات الجدولية والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية والمقارنات النسبية للمتغيرات والعوامل الكمية المرتبطة بمختلف الصادرات الزراعية المصرية المتجهة إلى الاتحاد الأوربي. وتجدر الإشارة إلى أهم مؤشرات ومعايير قياس أهمية وملامح التجارة الخارجية والزراعية المصرية التي يتم الاستناد إليها في هذا البحث وهي معدل تغطية الصادرات للواردات، بالإضافة إلى بعض المؤشرات التي تعكس تحسن الوضع التنافسي من عدمه لأهم الصادرات الزراعية المصرية في الاتحاد الأوربي متمثلة في :

(1) Changes in Global Market Share of Major Exports :

$$CD_j = (M_{it} - M_{i0}) * I_{gt}$$

حيث M_{it} ، M_{i0} الأنصبة السوقية لصادرات دولة معينة من سلعة ما في سوق معين في الفترة 0 ، والفترة i . ويشير الرقم الناتج إلى قيمة المكاسب أو الخسائر التصديرية المقترنة بالتغير في النصيب السوقى من فترة لأخرى والتي تعكس تحسن المركز التنافسي للدولة المعنية في تصدير سلعة معينة إلى سوق معين من عدمه.

(2) Export Specialization Index:

$$ES = (x_{ij} / X_{it}) / (m_{kj} / M_{kt})$$

حيث X_{it} ، x_{ij} قيم الصادرات لدولة i من السلعة j ، ومن إجمالي السلع على التوالي، بينما تمثل M_{kt} ، m_{kj} قيم الواردات لدولة k من السلعة j ، ومن إجمالي السلع على التوالي، فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من ١ فإن ذلك يعنى وجود ميزة نسبية للدولة i فى تصدير السلعة j إلى الدولة k

و يستند تنفيذ البحث على البيانات المتاحة في بعض مواقع شبكة المعلومات الدولية (إنترنت) وأهمها موقع الأمم المتحدة UN ، وموقع الاتحاد الأوربي EU، وموقع منظمة الأغذية والزراعة FAO ، فضلا عن الاستعانة ببعض المعلومات والبيانات التي تتضمنها بعض المراجع العلمية والدراسات والبحوث الأجنبية والمصرية المرتبطة بموضوع الدراسة . وقد روعى الاستناد إلى البيانات الخارجية بصفة أساسية خاصة بيانات الاتحاد الأوربي دون البيانات المصرية بهدف التعرف على معدلات التغير في أهم متغيرات التجارة الخارجية المصرية وصادراتها بصفة خاصة مثل قيمتها وكمياتها وأسعارها لما هو معروف مما ينتاب تلك المتغيرات في البيانات المصرية مقاسة بالعملة المحلية من تأثير بمعدلات التضخم المحلية المتغيرة دائما التي قد يصعب إزالة آثارها كليا حتى في حالة تحويلها إلى قيم حقيقية غير نقدية اعتمادا على أحد الأرقام القياسية المناسبة لذلك .

التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية:

يتبين باستعراض بيانات التجارة الخارجية المصرية أنها تبلغ حوالى ٤٤,٨١ مليار يورو عام ٢٠٠٨ بعد حدوث الأزمة أى تزايدت ٢١% عن متوسط قيمتها السنوية فى الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ التى تبلغ ٣٧,٠٤ مليار يورو. ويتبين كذلك باستعراض تطور قيم الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ أنها تزايدت ٦,١% لتصل ١٣,٣٤ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى حوالى ١٤,١٥ مليار يورو عام ٢٠٠٨ ، بينما تزايد الواردات المصرية بحوالى ٢٩,٣% أى بنسبة أكبر من تزايد الصادرات لتبلغ قرابة ٢٣,٧ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ لتصل إلى حوالى ٣٠,٦٥ مليار يورو عام ٢٠٠٨. ويؤدى تزايد الواردات المصرية بمعدل أكبر من تزايد الصادرات المصرية إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى المصرى من حوالى ١٠,٣٦ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى ١٦,٥ مليار يورو عام ٢٠٠٨ أى بزيادة تبلغ ٥٩,٣% ليتناقص بذلك معدل تغطية الصادرات للواردات من ٥٦,٣% لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى ٤٦,٢% عام ٢٠٠٨ .

تبلغ قيمة التجارة الخارجية الزراعية المصرية حوالي ٥,٠١ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ أى حوالي ١٣,٥% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية وتزايدت لتصل إلى حوالي ٧,٤٣ مليار يورو عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٦,٦% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية ، بينما تبلغ الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ ١,٢٧ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ تزداد إلى حوالي ١,٣٢ مليار يورو عام ٢٠٠٨ . أما الواردات الزراعية المصرية فتبلغ ٣,٧٥ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ تزايدت إلى ٥,٨٨ مليار يورو عام ٢٠٠٨ . ويؤدى تزايد الواردات الزراعية المصرية بمعدل أكبر من تزايد الصادرات الزراعية المصرية إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى من ٢,٤٨ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى حوالي ٤,٣٢ مليار يورو عام ٢٠٠٨ أى بنسبة ٧٤,٤% ليتناقص بذلك معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من حوالي ٣٣,٨% لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٢٦,٥% عام ٢٠٠٨ - (جدول (١) بالملحق) . ويعكس ما سبق التأثير السلبي لالتزمة المالية والاقتصادية العالمية على الميزان التجارى و الميزان التجارى الزراعى المصرى .

التجارة الخارجية المصرية مع الاتحاد الأوروبى:

يتبين من استعراض بيانات التجارة الخارجية المصرية مع الاتحاد الأوروبى خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ تزايد قيمتها من حوالي ١٤,٩٣ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى ٢٠,٨٢ مليار يورو عام ٢٠٠٨ أى بنسبة ٣٩,٥% . ويتبين كذلك تزايد الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبى بنحو ٣٤% لتصل إلى ٦,٠٤ مليار يورو متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وحوالى ٨,٠٩ مليار يورو عام ٢٠٠٨ ، بينما تزداد الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبى من حوالي ٨,٩ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى حوالي ١٢,٧٣ مليار يورو عام ٢٠٠٨ أى بنسبة ٤٢,٧% . ويؤدى تزايد الواردات المصرية من الاتحاد بمعدل أكبر من تزايد الصادرات المصرية إليه إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى المصرى مع الاتحاد الأوروبى من ٢,٨٦ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٤,٦٤ مليار يورو عام ٢٠٠٨ أى بحوالى ٦٢,٢% ليتناقص بذلك معدل تغطية الصادرات للواردات مع الاتحاد الأوروبى من ٦٧,٩% لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٦٣,٦% عام ٢٠٠٨ ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى ارتفاع معدل تغطية الصادرات للواردات مع الاتحاد الأوروبى عنه مع العالم .

ويتبين من استعراض بيانات متوسط قيمة التجارة الخارجية المصرية مع الاتحاد الأوروبى الربع سنوية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تزايد قيمتها من قرابة ٣,٥ مليار يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٤,٨ مليار يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ أى بحوالى ٣٧,١% . ويتبين كذلك تزايد الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبى بحوالى ٢٧,١% لتصل من حوالى ١,٥ مليار يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ١,٩١ مليار يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ، كما يتبين تزايد الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبى من ٢ مليار يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ٢,٨٩ مليار يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ أى بحوالى ٤٤,٧% . ويؤدى تزايد الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبى بمعدل أكبر من تزايد الصادرات المصرية إليه إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى المصرى مع الاتحاد الأوروبى من حوالى ٤٩٩,٠١ مليون يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى حوالى ٩٨٥,٨٧ مليون يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ أى بنسبة ٩٧,٦% ليتناقص بذلك معدل تغطية الصادرات للواردات مع الاتحاد الأوروبى من حوالى ٧٥% خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٦٦,١% خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ . ويتبين كذلك تزايد قيمة التجارة الخارجية المصرية مع الاتحاد الأوروبى من حوالى ٣,٨٥ مليار يورو خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٥,١٣ مليار يورو خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-

٢٠٠٩ أى بمعدل ٣٣,٢%، وذلك نتيجة لزيادة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوربي بحوالى ٢١,٥% لتصل من ١,٥٧ مليار يورو خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ١,٩١ مليار يورو خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، وزيادة الواردات المصرية من الاتحاد الأوربي من حوالى ٢,٢٨ مليار يورو خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى حوالى ٣,٢٢ مليار يورو خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ أى بحوالى ٤١,٢% ويؤدى تزايد الواردات المصرية من الاتحاد الأوربي بمعدل أكبر من تزايد الصادرات المصرية إليه إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى المصرى مع الاتحاد الأوربي من حوالى ٧١٤,٣٧ مليون يورو خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى ١,٣٢ مليار يورو خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أى ٨٤,٥% ليتناقص بذلك معدل تغطية الصادرات للواردات مع الاتحاد الأوربي من حوالى ٦٨,٧% خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ٥٩,١% خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (جدول (٢) بالملحق)٠ ويعكس ذلك التأثير السلبى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الميزان التجارى المصرى مع الاتحاد الأوربي٣.

التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الاتحاد الأوربي:

يتبين باستعراض بيانات التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الاتحاد الأوربي خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ تزايد قيمتها من حوالى ١,٢٣ مليار يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قرابة ١,٤٦ مليار يورو عام ٢٠٠٨ أى بقرابة ١٨,٣% كنتيجة لتزايد الواردات الزراعية المصرية من الاتحاد الأوربي بقرابة ٢٤,٦% لتصل من حوالى ٦٧٢,٢١ مليون يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ٨٣٧,٥٢ مليون يورو عام ٢٠٠٨، وتناقص الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربي فى نفس الفترة من حوالى ١٠٧,٩١ مليون يورو إلى حوالى ١٠٠,٩٢ مليون يورو عام ٢٠٠٨ أى بقرابة ٦,٥% ويؤدى ذلك إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى مع الاتحاد الأوربي من حوالى ١١٢,٤ مليون يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قرابة ٢١٨ مليون يورو عام ٢٠٠٨ أى بقرابة ٩٣,٩% ليتناقص بذلك معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية مع الاتحاد الأوربي من حوالى ١٦% لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ١٢% عام ٢٠٠٨.

ويتبين من استعراض بيانات التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الاتحاد الأوربي الربع سنوية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ تزايد قيمتها خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ لتبلغ حوالى ٤٤٩,١٤ مليون يورو بزيادة تبلغ قرابة ٢١% عن قيمتها خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ التى تبلغ حوالى ٣٧١,٤٩ مليون يورو. ويتبين كذلك تزايد الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربي لتصل من قرابة ١٩٢,٣٦ مليون يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قرابة ٢١٦,١٢ مليون يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ أى بقرابة ١٢,٤%، بينما تزايد الواردات الزراعية المصرية من الاتحاد الأوربي من قرابة ١٧٩,١٤ مليون يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى حوالى ٢٣٣,٠٢ مليون يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أى بقرابة ٣٠,١% ويؤدى تزايد الواردات الزراعية المصرية من الاتحاد الأوربي بمعدل أكبر من تزايد الصادرات الزراعية المصرية إليه بعد حدوث الأزمة العالمية إلى تحول الفائض فى الميزان التجارى الزراعى المصرى مع الاتحاد الأوربي الذى يبلغ قرابة ١٧ مليون يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى عجز يبلغ حوالى ١٣,٢ مليون يورو خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتبين كذلك من استعراض بيانات التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الاتحاد الأوربي خلال الربع الثانى للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ تزايد قيمتها لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتبلغ حوالى ٤٥٥,٦١ مليون يورو أى بزيادة تبلغ قرابة ٤٣% عن قيمتها لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ التى تبلغ

قاربة ٣١٨,٧١ مليون يورو. ويتبين كذلك تزايد الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربي لتصل من قاربة ١٧٠,٨٦ مليون يورو خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قاربة ٢١٩,٩٦ مليون يورو خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أي بحوالي ٢٨,٧% ، بينما تزداد الواردات الزراعية المصرية من الاتحاد الأوربي من حوالي ١٤٧,٨٥ مليون يورو خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قاربة ٢٣٥,٦٥ مليون يورو خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أي بقاربة ٥٩,٤%. ويؤدي تزايد الواردات الزراعية المصرية من الاتحاد الأوربي بمعدل أكبر من تزايد الصادرات الزراعية المصرية إليه بعد حدوث الأزمة العالمية إلى تحول الفائض في الميزان التجاري الزراعي المصري مع الاتحاد الأوربي الذي يبلغ قاربة ٢٣,٠١ مليون يورو خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى عجز يبلغ حوالي ١٥,٦٨ مليون يورو خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ - (جدول (٢) بالملحق). ويعكس ما سبق التأثير السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الميزان التجاري الزراعي المصري مع الاتحاد الأوربي.

الصادرات الزراعية المصرية الرئيسية إلى الاتحاد الأوربي:

تمهيد: تجدر الإشارة إلى أن أهم الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربي على الترتيب هي البطاطس والعنب والبرتقال والفاصوليا الخضراء والأرز والقطن الخام والبصل المجفف والفراولة إذ يمثل متوسط قيمة تلك الصادرات ٥١% سنوياً من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربي التي تبلغ حوالي ٥٧١,٧٤ مليون يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وتأتي البطاطس في المرتبة الأولى إذ يمثل متوسط قيمة صادراتها السنوية إليه حوالي ١٢% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية إليه خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨، يليها العنب في المرتبة الثانية بنسبة تبلغ حوالي ٨,١% ، فالبرتقال في المرتبة الثالثة بحوالي ٨,١%، بينما تأتي الفاصوليا الخضراء في المرتبة الرابعة بحوالي ٦,٣%. أما الأرز فيأتي في المرتبة الخامسة بحوالي ٥,١%، ثم القطن الخام في المرتبة السادسة بـ ٤,٩%، يليه البصل المجفف في المرتبة السابعة ٣,٤%. وتأتي الفراولة في المرتبة الثامنة ٣,١%، بينما يبلغ المتوسط السنوي لقيمة مختلف الصادرات الزراعية الأخرى إلى الاتحاد الأوربي في نفس الفترة حوالي ٤٩% من إجمالي متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية إليه، ولهذا سيقصر البحث على آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أهم تلك السلع التصديرية المصرية إلى الاتحاد الأوربي وهي البطاطس والعنب والبرتقال - (جدول (٣) بالملحق).

الصادرات المصرية من البطاطس إلى الاتحاد الأوربي: يتبين باستعراض بيانات إجمالي الصادرات المصرية من البطاطس إلى العالم الخارجي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ تزايد كميتها من حوالي ٣٧١,٨٢ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٤٣٨,٥ ألف طن عام ٢٠٠٨ أي بحوالي ١٧,٩% لتزداد قيمتها بحوالي ٤١% لتصل من قاربة ١٠٤,٦٦ مليون يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى ١٤٧,٦١ مليون يورو عام ٢٠٠٨. ويعزى تزايد قيمتها بنسبة أكبر من تزايد كميتها إلى تزايد متوسط السعر التصديري لها من حوالي ٢٧٨,٩٢ يورو/طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى حوالي ٣٣٦,٦١ يورو/طن عام ٢٠٠٨ أي بقاربة ٢٠,٧%. ويعكس ذلك عدم ملاحظة أي تأثير سلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على إجمالي صادرات البطاطس المصرية.

ويستحوذ الاتحاد الأوربي على ٥٨,٤% من إجمالي الصادرات المصرية من البطاطس التي تبلغ ٣٨٥,١٦ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، إلا أنه يتبين تناقص كمية تلك الصادرات من ٢٢٥,٩٥ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٢٢٠,٥ ألف طن عام ٢٠٠٨ أي بحوالي ٢,٤%. ويتبين باستعراض بيانات واردات الاتحاد الأوربي من البطاطس تناقص كميتها بحوالي ١٢,٤% أي بنسبة أكبر من تناقص طلب الاتحاد على البطاطس المصرية

لتصل من ٥٨٨,٣٥ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى ٥١٥,٣٦ ألف طن عام ٢٠٠٨، كما يتبين باستعراض متوسط السعر الاستيرادي للاتحاد الأوربي من البطاطس خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ تزايد بحوالي ١٨,٥% ليصل من قرابة ٣١٣,٥٢ يورو/طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قرابة ٣٧١,٦٣ يورو/طن عام ٢٠٠٨، بينما يتزايد السعر الاستيرادي من البطاطس المصرية بنسبة أقل تبلغ حوالي ١٦,٩% ليصل من حوالي ٢٩٥,٦١ يورو/طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٣٤٥,٦٥ يورو/طن عام ٢٠٠٨. وتجدر الإشارة إلى أن ٩٩,٨% من صادرات البطاطس المصرية إلى الاتحاد الأوربي تتركز خلال الربع الأول والثاني من العام حيث يسمح بدخول الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية المحدد الجزء الأكبر منها خلال الربع الأول وفقاً لاتفاقية المشاركة المصرية الأوربية. وتبلغ صادرات البطاطس المصرية إلى الاتحاد الأوربي خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ ١٦٥,٠٧ ألف طن أي حوالي ٧٣,٤%، بينما يوجه حوالي ٥٩,٢٦ ألف طن من تلك الصادرات إلى الاتحاد الأوربي خلال الربع الثاني لمتوسط نفس الفترة أي قرابة ٢٦,٤%.

ويتبين باستعراض بيانات الصادرات المصرية من البطاطس إلى الاتحاد الأوربي الربع سنوية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ تناقص كميتها بحوالي ٢٤,٩% لتصل من حوالي ١٧٢,٣٢ ألف طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قرابة ١٢٩,٤ ألف طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بينما تتناقص واردات الاتحاد الأوربي من البطاطس بنسبة أقل تبلغ حوالي ٢٢,٤% لتصل من ٣٠٥,٧١ ألف طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قرابة ٢٣٧,٢ ألف طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتبين باستعراض متوسط السعر الاستيرادي للاتحاد الأوربي من البطاطس خلال الربع الأول للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تزايد بحوالي ٢٠,٤% ليصل من حوالي ٣٢٣,٢٤ يورو/طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٣٨٩,٠٦ يورو/طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلا أنه تزايد بالنسبة للبطاطس المصرية بنسبة أعلى تبلغ حوالي ٢١,١% ليصل من حوالي ٣٠٥,٨ يورو/طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قرابة ٣٧٠,٣٧ يورو/طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلا أن متوسط السعر الاستيرادي للاتحاد الأوربي من البطاطس المصرية يظل أقل من نظيره من الدول المنافسة. ويؤكد ذلك أن متوسط السعر الاستيرادي للاتحاد الأوربي من البطاطس الإسرائيلية يبلغ قرابة ٤٠٩,٢٥ يورو/طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ متناقصاً ليبلغ قرابة ٣٩٠,٥٩ يورو/طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وبالرغم من ذلك فإن طلب الاتحاد الأوربي على البطاطس المصرية تناقص بمعدل أكبر من نظيره على البطاطس من العالم. ويمكن التعرف على ذلك من تناقص طلب الاتحاد الأوربي على البطاطس الإسرائيلية بمعدل أقل خلال الربع الأول للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ من حوالي ٨٣,٢٨ ألف طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٨١,٤١ ألف طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أي بمعدل ٢,٣% فقط. وتجدر الإشارة إلى أن واردات الاتحاد الأوربي من البطاطس الإسرائيلية تبلغ حوالي ٢٤٧,٧٣ ألف طن أي ٤٣,٢% من إجمالي وارداته من البطاطس لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، بينما تمثل وارداته من البطاطس المصرية خلال نفس الفترة ٣٩,٢% فقط مما يعنى أن إسرائيل هي المنافس الرئيسي لمصر في تصدير البطاطس إلى الاتحاد الأوربي.

ويتبين باستعراض بيانات الصادرات المصرية من البطاطس إلى الاتحاد الأوربي خلال الربع الثاني للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تزايد كميتها بحوالي ٥٠,٣% لتصل من حوالي ٥٣,٠٩ ألف طن خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٧٩,٨١ ألف طن خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بينما تتناقص واردات الاتحاد الأوربي من البطاطس بقرابة ١٠,١% لتصل من قرابة ٢٥١,٨٩ ألف طن خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٢٢٦,٥٣ ألف طن خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتتناقص كذلك

واردات الاتحاد الأوربي من البطاطس الإسرائيلية بقرابة ١٦,٨% من حوالى ١٥٧,٧٢ ألف طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ١٣١,٢٨ ألف طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتبين باستعراض متوسط السعر الاستيرادى للاتحاد الأوربي من البطاطس خلال الربع الثانى للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٤ تزايد بقرابة ٠,٣% ليصل من قرابة ٣١٦,٨٩ يورو/طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ٣١٧,٧٢ يورو/طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلا أنه تزايد بالنسبة للبطاطس المصرية بنسبة أعلى تبلغ حوالى ١٧,٥% ليصل من حوالى ٢٦٢,٦١ يورو/طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلا أن متوسط السعر الاستيرادى للاتحاد الأوربي من البطاطس المصرية يظل أقل من نظيره من الدول المنافسة. ويؤكد ذلك أن متوسط السعر الاستيرادى للاتحاد الأوربي من البطاطس الإسرائيلية يبلغ ٣٥٠,٥١ يورو/طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ متناقصاً الي ٣١٢,٩١ يورو/طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ويتبين بتقدير مؤشر الرقم النسبى للتخصص التصديرى لصادرات البطاطس المصرية إلى الاتحاد الأوربي أن قيمته أكثر من الوحدة قبل حدوث الأزمة وبعدها إذ يبلغ حوالى ٣٨,١٢ لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ متزايداً إلى ٥٣ عام ٢٠٠٨ الأمر الذى قد يعكس عدم ظهور تأثير سلبى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الميزة النسبية لمصر فى تصدير البطاطس إلى الاتحاد الأوربي. ويتبين بتقدير المكاسب أو الخسائر التصديرية المقترنة بتغير النصيب السوقى لصادرات البطاطس المصرية فى الاتحاد الأوربي تحقق عائد تصديرى يقدر بحوالى ٨,٣٩ مليون يورو لتزايد هذا النصيب السوقى من حوالى ٣٨,٤% لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قرابة ٤٢,٨% عام ٢٠٠٨، وبالرغم من ذلك فإن النصيب السوقى لصادرات البطاطس المصرية فى الاتحاد الأوربي يتناقص من حوالى ٥٦,٤% خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٥١,٥% خلال الربع الأول عام ٢٠٠٨ محققاً بذلك خسارة تصديرية تقدر بقرابة ٥,٥٥ مليون يورو الأمر الذى يعزى إلى تناقص طلب الاتحاد الأوربي على البطاطس المصرية فى الربع الأول عام ٢٠٠٨ بحوالى ٢١,١% وهى نسبة أكبر من نظيرتها للطلب الإجمالى للاتحاد الأوربي على البطاطس التى تبلغ حوالى ١٣,٦%. وتجدر الإشارة إلى زيادة النصيب السوقى لصادرات البطاطس المصرية فى الاتحاد الأوربي فى الربع الأول لعام ٢٠٠٩ ليبلغ ٥٨,٤% محققاً بذلك عائد تصديرى يقدر بحوالى ٥,٣١ مليون يورو بين الربع الأول من عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩، وذلك بالرغم من تناقص طلب الاتحاد الأوربي على البطاطس المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ليبلغ ٩,٧% أى بنسبة أقل من نظيرتها مع العالم التى تبلغ حوالى ٢٠,٣%. ويتبين كذلك أنه يتزايد من ٢١,١% خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٣٦,٩% خلال الربع الثانى من عام ٢٠٠٨ محققاً بذلك عائد تصديرى يبلغ حوالى ١١,٨٦ مليون يورو لتزايد طلب الاتحاد الأوربي على البطاطس المصرية خلال الربع الثانى من عام ٢٠٠٨ بحوالى ٥٨,١% عنه خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بالرغم من تناقص الطلب الإجمالى للاتحاد الأوربي على البطاطس بين الفترتين بحوالى ٩,٦%، إلا أنه اتجه للتناقص خلال الربع الثانى من عام ٢٠٠٩ ليبلغ ٣٣,٦% محققاً بذلك خسارة تصديرية تقدر بقرابة ٢,٢٩ مليون يورو بين الربع الثانى من عام ٢٠٠٨ والربع الثانى من عام ٢٠٠٩ الأمر الذى يعزى إلى تناقص طلب الاتحاد الأوربي على البطاطس المصرية فى الربع الثانى عام ٢٠٠٩ إلى ٩,٩% وهى نسبة أكبر من نظيرتها للطلب الإجمالى للاتحاد الأوربي على البطاطس التى تبلغ حوالى ٠,٩% (جداول ٤، ٥ بالملحق). ويعكس ما سبق أن المحصلة النهائية تشير إلى تزايد النصيب السوقى للصادرات المصرية من البطاطس فى الاتحاد الأوربي بالرغم من حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويؤدى ذلك إلى الإقلال من الأثر السلبى للأزمة على تلك الصادرات متمثلاً فى تناقص الطلب الخارجى للاتحاد الأوربي على البطاطس منعكساً فى تناقص مقدار الصادرات المصرية من البطاطس إلى الاتحاد الأوربي.

الصادرات المصرية من العنب إلى الاتحاد الأوربي: يتبين باستعراض بيانات الصادرات المصرية من العنب خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ تزايد كميتها من حوالي ٤١,٤٣ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٥٧,٤٢ ألف طن عام ٢٠٠٨ أى بنسبة ٣٨,٦%. ويتبين كذلك تزايد قيمة الصادرات المصرية من العنب بحوالى ٤٣,٦% لتصل من قرابة ٥٦,٨٨ مليون يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٨١,٧ مليون يورو عام ٢٠٠٨. ويعزى تزايد قيمة صادرات العنب المصرى بنسبة أكبر من كميته إلى تزايد متوسط السعر التصديرى له من ١٣٧٢,٦٧ يورو/طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ١٤٢٢,٧٩ يورو/طن عام ٢٠٠٨ أى بنسبة ٣,٧%. ويعكس ذلك عدم ملاحظة أى تأثير سلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على صادرات العنب المصرى.

ويستحوذ الاتحاد الأوربي على ٦٧,٨% من إجمالى الصادرات المصرية من العنب التى تبلغ حوالى ٤٤,٦٣ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، وتتزايد كمية تلك الصادرات إليه من حوالى ٢٧,٩٧ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٣٩,٤ ألف طن عام ٢٠٠٨ أى بحوالى ٤٠,٨%. ويتبين باستعراض بيانات واردات الاتحاد الأوربي من العنب تزايد كميتها بحوالى ٧,٥% أى بنسبة أقل من تزايد طلب الاتحاد على العنب المصرى لتصل من قرابة ٨٩١,٠٢ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ٩٥٨,٠٨ ألف طن عام ٢٠٠٨. ويتبين باستعراض متوسط السعر الاستيرادى للاتحاد الأوربي من العنب خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ تزايد ١٠,٣% ليصل من حوالى ١٢٩٩,٦٦ يورو/طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ١٤٣٣,٠٤ يورو/طن عام ٢٠٠٨، بينما يتزايد من العنب المصرى بنسبة أقل تبلغ حوالى ٦,١% ليصل من حوالى ١٥٥٩,٥٢ يورو/طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ١٤٦٤,٠٢ يورو/طن عام ٢٠٠٨. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٩٩,٩% من صادرات العنب المصرى إلى الاتحاد الأوربي تتركز خلال الربع الثانى والثالث من العام حيث يتوافر محصول العنب المصرى إذ تبلغ كمية تلك الصادرات إليه خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ نحو ١٩,٢٢ ألف طن أى حوالى ٦٣,٥%، بينما يوجه حوالى ١١,٠١ ألف طن من تلك الصادرات إلى الاتحاد الأوربي خلال الربع الثالث لمتوسط نفس الفترة أى قرابة ٣٦,٤%. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية تتضمن إعفاءً من الرسوم الجمركية لصادرات العنب المصرى إلى الاتحاد الأوربي خلال الفترة أول فبراير - ٤ يوليو أى أنها تشمل الربع الثانى من العام فضلاً عن شهرين من الربع الأول.

ويتبين باستعراض بيانات الصادرات المصرية من العنب إلى الاتحاد الأوربي خلال الربع الثانى للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ تزايد كميتها بأكثر من الضعف لتصل من حوالى ١٦,٥٥ ألف طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٣٣,٥٩ ألف طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بينما تتزايد واردات الاتحاد الأوربي من العنب بنسبة أقل تبلغ حوالى ١٧,٥% لتصل من حوالى ٢٥٦,٠٤ ألف طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ٣٠٠,٨٨ ألف طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتبين باستعراض متوسط السعر الاستيرادى للاتحاد الأوربي من العنب خلال الربع الثانى للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تزايد بحوالى ٦% حيث بلغ ١٢٨٣,٣٨ يورو/طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، إلى حوالى ١٣٦٠,٣٥ يورو/طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلا أنه تزايد بالنسبة للعنب المصرى بنسبة أعلى تبلغ حوالى ١٥,٨% ليصل من قرابة ١٥٤٣,٨١ يورو/طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ١٧٨٧,٩ يورو/طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وبالرغم من ذلك فإن طلب الاتحاد الأوربي على العنب المصرى تزايد بمعدل أكبر من نظيره على العنب من اجمالى العالم. ويتبين باستعراض بيانات الصادرات المصرية من العنب إلى الاتحاد الأوربي خلال الربع الثالث للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تناقص كميتها بـ ١٦,٧% لتبلغ حوالى ١١,٣٩ ألف طن خلال الربع الثالث

لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وحوالي ٩,٤٩ ألف طن خلال الربع الثالث عام ٢٠٠٨، بينما تتناقص واردات الاتحاد الأوربي من العنب بنسبة أقل لتبلغ حوالي ٣,٣% حيث بلغت ١٣٣,٨٢ ألف طن خلال الربع الثالث لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، و١٢٩,٤٦ ألف طن خلال الربع الثالث عام ٢٠٠٨. ويتبين باستعراض متوسط السعر الاستيرادي للاتحاد الأوربي من العنب خلال الربع الثالث للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تزايد به ١٢,١% ليصل من حوالي ١٠٦١,٧٣ يورو/طن خلال الربع الثالث لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قرابة ١١٨٩,٨ يورو/طن خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، بينما يتناقص بالنسبة للعنب المصري بنحو ١٧,٥% ليصل من ١٥٨٢,٢٧ يورو/طن خلال الربع الثالث لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ١٣٠٥,٥٩ يورو/طن خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، إلا أن متوسط السعر الاستيرادي للاتحاد الأوربي من العنب المصري يظل أعلى من نظيره من الدول المنافسة.

ويتبين من تقدير مؤشر الرقم النسبي للتخصص التصديري لصادرات العنب المصري إلى الاتحاد الأوربي أن قيمته أكثر من الوحدة قبل حدوث الأزمة وبعدها إذ يبلغ حوالي ٣,٣ لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ متزايداً إلى ٤,٠١ عام ٢٠٠٨ الأمر الذي قد يعكس عدم ظهور تأثير سلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الميزة النسبية لمصر في تصدير العنب إلى الاتحاد الأوربي. ويتبين من تقدير المكاسب أو الخسائر التصديرية المقترنة بتغير النصيب السوقى لصادرات العنب المصري في الاتحاد الأوربي تحقق عائد تصديري يقدر بحوالي ١٣,٣٥ مليون يورو لتزايد هذا النصيب السوقى من قرابة ٣,١٤% لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٤,١١% عام ٢٠٠٨، كما يتزايد النصيب السوقى لصادرات العنب المصري في الاتحاد الأوربي من حوالي ٦,٤٦% خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٩,٢٩% خلال الربع الثاني عام ٢٠٠٨ محققاً بذلك عائد تصديري يقدر بحوالي ١١,٧١ مليون يورو. ويعزى ذلك إلى تزايد طلب الاتحاد الأوربي على العنب المصري في الربع الثاني عام ٢٠٠٨ بنسبة ٨٠,٦% وهي نسبة أكبر من نظيرتها للطلب الإجمالي للاتحاد الأوربي على العنب التي تبلغ حوالي ٢٥,٦% فقط. وتجدر الإشارة إلى زيادة النصيب السوقى لصادرات العنب المصري في الاتحاد الأوربي في الربع الثاني لعام ٢٠٠٩ ليبلغ قرابة ١٣,٣١% محققاً بذلك عائد تصديري يقدر بقرابة ١٦,٢٥ مليون يورو بين الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ والربع الثاني من عام ٢٠٠٩. ويعزى ذلك إلى تزايد طلب الاتحاد الأوربي على العنب المصري في الربع الثاني عام ٢٠٠٩ بحوالي ٢٤,٨% بالرغم من تناقص الطلب الإجمالي للاتحاد الأوربي على العنب خلال الربع الثاني بين عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ بـ ١٢,٩%، إلا أن النصيب السوقى لتلك الصادرات في الاتحاد الأوربي يتناقص من حوالي ٨,٥١% خلال الربع الثالث لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى حوالي ٧,٣٣% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ محققاً بذلك خسارة تصديرية تبلغ حوالي ١,٨١ مليون يورو لتناقص طلب الاتحاد الأوربي على العنب المصري خلال الربع الثالث بين الفترتين بنسبة أكبر من نظيرتها للطلب الإجمالي للاتحاد الأوربي على العنب - (جداول ٤، ٥ بالملاحق). ويعكس ما سبق أن المحصلة النهائية تشير إلى تزايد الكمية والنصيب السوقى للصادرات المصرية من العنب في الاتحاد الأوربي بالرغم من حدوث الأزمة المالية والاقتصادية.

الصادرات المصرية من البرتقال إلى الاتحاد الأوربي: يتبين من استعراض بيانات الصادرات المصرية من البرتقال خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ تزايد كميتها من حوالي ٥٣٦,٤٦ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٥٨٠,٤٥ ألف طن عام ٢٠٠٨ أي بحوالي ٨,٢%. ويتبين كذلك تزايد قيمة الصادرات المصرية من البرتقال بحوالي ٢٤,٥% لتصل من حوالي ١٨٤,١٩ مليون يورو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٢٢٩,٣٥ مليون يورو عام ٢٠٠٨. ويعزى تزايد قيمة صادرات البرتقال المصري بنسبة أكبر من كميته إلى تزايد متوسط السعر التصديري له من حوالي ٣٤٣,٣٥ يورو/طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى قرابة ٣٩٥,١٣ يورو/طن

عام ٢٠٠٨ أى بقرابة ١٥,١%. وقد يعكس ذلك عدم وجود تأثير سلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على صادرات البرتقال المصرى.

ويستحوذ الاتحاد الأوروبى على ١٩,٥% من إجمالى الصادرات المصرية من البرتقال التى تبلغ حوالى ١٠٦,١٦ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، وتترايد كمية تلك الصادرات إليه من ١٠٥,٧٢ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ١٠٧,٩٣ ألف طن عام ٢٠٠٨ أى بمعدل ٢,١%. ويتبين باستعراض بيانات واردات الاتحاد الأوروبى من البرتقال تزايد كميتها بقرابة ٩,٢% أى بنسبة أعلى من تزايد طلب الاتحاد على البرتقال المصرى لتصل من ٩٢١,٣٩ ألف طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ١,٠١ مليون طن عام ٢٠٠٨. ويتبين باستعراض متوسط السعر الاستيرادى للاتحاد الأوروبى من البرتقال خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ تزايد به بقرابة ٤% ليصل من قرابة ٥٠٠,٨٣ يورو/طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٥٢٠,٥٩ يورو/طن عام ٢٠٠٨، بينما يتزايد من البرتقال المصرى بنسبة أعلى تبلغ ٦,٨% ليصل من حوالى ٤٣٠,٩٧ يورو/طن لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى قرابة ٤٦٠,١٣ يورو/طن عام ٢٠٠٨، إلا أن متوسط السعر الاستيرادى للاتحاد الأوروبى من البرتقال المصرى يظل أقل من نظيره من الدول المنافسة. وتجدر الإشارة إلى أن ٩٤% من صادرات البرتقال المصرى إلى الاتحاد الأوروبى تتركز خلال الربع الأول والثانى من العام إذ تبلغ كمية تلك الصادرات إليه خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ حوالى ٦٠,٦٩ ألف طن أى ٥٧,٢%، بينما يوجه ٣٩,٠٩ ألف طن من تلك الصادرات إلى الاتحاد الأوروبى خلال الربع الثانى لمتوسط نفس الفترة أى حوالى ٣٦,٨%. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية تتضمن إعفاءً من الرسوم الجمركية لصادرات البرتقال المصرى إلى الاتحاد الأوروبى فى حدود كمية لا تتجاوز ٧٠,٣٢ ألف طن منها ٣٦,٣ ألف طن فقط خلال الفترة أول ديسمبر- آخر مايو وما يزيد عنها تخفض عليه الرسوم الجمركية بقيمة بنسبة ٦٠%، وتمثل بذلك الكمية المعفاة من الرسوم الجمركية ٣٦,٢% فقط من إجمالى الكمية المصدرة من البرتقال المصرى إلى الاتحاد الأوروبى خلال الفترة أول ديسمبر- آخر مايو لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ التى تبلغ حوالى ١٠٠,٣٦ ألف طن.

ويتبين باستعراض بيانات الصادرات المصرية من البرتقال إلى الاتحاد الأوروبى خلال الربع الأول للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تزايد كميتها بحوالى ١٨,٩% لتصل من ٥٨,٩١ ألف طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ٧٠,٠٢ ألف طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بينما تتناقص واردات الاتحاد الأوروبى من البرتقال بحوالى ٩,٩% لتصل من حوالى ١٨٠,٨٦ ألف طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ إلى حوالى ١٦٢,٩٣ ألف طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. ويتبين باستعراض متوسط السعر الاستيرادى للاتحاد الأوروبى من البرتقال خلال الربع الأول للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تزايد به بحوالى ٧,١% ليصل من ٤٧٥,٧ يورو/طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٥٠٩,٥٥ يورو/طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلا أنه تزايد بالنسبة للبرتقال المصرى بنسبة أقل تبلغ حوالى ٥,٥% ليصل من حوالى ٤٤١,٣٣ يورو/طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ٤٦٥,٦٧ يورو/طن خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. ويتبين باستعراض بيانات الصادرات المصرية من البرتقال إلى الاتحاد الأوروبى خلال الربع الثانى للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تناقص كميتها ٣,١% لتصل من ٤٠,٥١ ألف طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالى ٣٩,٢٧ ألف طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما تتناقص واردات الاتحاد الأوروبى من البرتقال ٣,٣% لتصل من ١٦٠,٩٤ ألف طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى ١٥٥,٦٥ ألف طن خلال الربع الثانى لمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

ويتبين باستعراض متوسط السعر الاستيرادي للاتحاد الأوربي من البرتقال خلال الربع الثاني للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٤ تزايداً ١٤% ليصل من حوالي ٤٦١,٧٢ يورو/طن خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٥٢٦,١١ يورو/طن خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بينما يتزايد بالنسبة للبرتقال المصري بنسبة أقل تبلغ حوالي ٤,٤% ليصل من حوالي ٤٢٩,٧٧ يورو/طن خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٤٤٨,٦٦ يورو/طن خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ليظل بذلك متوسط السعر الاستيرادي للاتحاد الأوربي من البرتقال المصري أقل من نظيره من الدول المنافسة.

ويتبين من تقدير مؤشر الرقم النسبي للتخصص التصديري لصادرات البرتقال المصري إلى الاتحاد الأوربي أن قيمته أكثر من الوحدة قبل حدوث الأزمة وبعدها إذ يبلغ ٢٦,٨٢ لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ متزايداً إلى ٣٠,١١ عام ٢٠٠٨ الأمر الذي قد يعكس عدم ظهور تأثير سلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الميزة النسبية لمصر في تصدير البرتقال إلى الاتحاد الأوربي. ويتبين من تقدير المكاسب أو الخسائر التصديرية المقترنة بتغير النصيب السوقي لصادرات البرتقال المصري في الاتحاد الأوربي تحقق خسارة تصديرية تقدر بحوالي ٣,٩ مليون يورو لتناقص هذا النصيب السوقي من ١١,٥% لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ١٠,٧% عام ٢٠٠٨، بينما يتزايد النصيب السوقي لصادرات البرتقال المصري في الاتحاد الأوربي من قرابة ٣٢,٦% خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ٤٣,٧% خلال الربع الأول عام ٢٠٠٨ محققاً بذلك عائد تصديري يقدر بحوالي ٨,٨ مليون يورو. ويعزى ذلك إلى تزايد طلب الاتحاد الأوربي على البرتقال المصري في الربع الأول عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٥,١% بالرغم من تناقص الطلب الإجمالي للاتحاد الأوربي على البرتقال بـ ١٤,٢% وتجدر الإشارة إلى تناقص النصيب السوقي لصادرات البرتقال المصري في الاتحاد الأوربي في الربع الأول لعام ٢٠٠٩ ليبلغ حوالي ٤٢,٣% محققاً بذلك خسارة تصديرية تقدر بحوالي ١,٢ مليون يورو بين الربع الأول من عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩. ويعزى ذلك إلى تزايد طلب الاتحاد الأوربي على البرتقال المصري في الربع الثاني عام ٢٠٠٩ بنسبة ٦,٥% وهي نسبة أقل من نظيرتها للطلب الإجمالي للاتحاد الأوربي على البرتقال التي تبلغ ١٠%. ويتبين كذلك أنه يتناقص من ٢٥,٢% خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى حوالي ١٩,٥% خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ محققاً بذلك خسارة تصديرية تقدر بحوالي ٥,٢٢ مليون يورو لتناقص طلب الاتحاد الأوربي على البرتقال المصري خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٧,٥% عنه خلال الربع الثاني لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بالرغم من تزايد الطلب الإجمالي للاتحاد الأوربي على البرتقال بين الفترتين بحوالي ٦,٤%. إلا أنه اتجه للتزايد خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ ليبلغ حوالي ٣٢,٢% محققاً بذلك عائد تصديري يبلغ ٩,٠١ مليون يورو بين الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ والربع الثاني من عام ٢٠٠٩ الأمر الذي يعزى إلى تزايد طلب الاتحاد الأوربي على البرتقال المصري خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ بنحو ٣٥,١% عنه خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ بالرغم من تناقص الطلب الإجمالي للاتحاد الأوربي على البرتقال بين الفترتين بحوالي ١٨,٢%. ويعكس ما سبق أن المحصلة النهائية تشير إلى تزايد النصيب السوقي لصادرات المصرية من البرتقال في الاتحاد الأوربي خلال الربع الأول والثاني حيث يتوافر محصول البرتقال المصري إذ يتزايد النصيب السوقي لتلك الصادرات ليبلغ ٤٣% خلال الربع الأول لمتوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وحوالي ٢٥,٢% خلال الربع الثاني لمتوسط نفس الفترة، وذلك بالرغم من حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية - (جداول ٤، ٥ بالملاحق) وتجدر الإشارة كذلك إلى أن تناقص النصيب السوقي لصادرات المصرية من البرتقال في الاتحاد الأوربي عام ٢٠٠٨ تعزى إلى تزايد طلب الاتحاد الأوربي على البرتقال بنسبة أكبر خلال الربع الثالث والرابع من العام حيث لا يتوافر محصول البرتقال المصري إذ تمثل وارداته من البرتقال خلالهما حوالي ٦٢,٩% من إجمالي وارداته من البرتقال لمتوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وتتزايد تلك النسبة عام ٢٠٠٨ لتبلغ قرابة ٦٧,٦%.

المخلص

يستهدف هذا البحث بصفة رئيسية التعرف على الآثار المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على حركة التجارة الخارجية والتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الاتحاد الأوربي بصفة عامة ولأهم الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربي بصفة خاصة. ويتبين من البحث زيادة العجز في الميزان التجاري المصري بقراءة ٥٩,٣% ليصل إلى ١٦,٥ مليار يورو عام ٢٠٠٨ ليتناقص بذلك معدل تغطية الصادرات للواردات إلى ٤٦,٢% في نفس العام، بينما يتبين زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري ٧٤,٤% ليصل إلى حوالي ٤,٣٢ مليار يورو عام ٢٠٠٨ ليتناقص بذلك معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية إلى ٢٦,٥% في نفس العام. ويتبين كذلك زيادة العجز في الميزان التجاري المصري مع الاتحاد الأوربي بحوالي ٦٢,٢% ليصل إلى حوالي ٤,٦٤ مليار يورو عام ٢٠٠٨ ليتناقص بذلك معدل تغطية الصادرات للواردات مع الاتحاد الأوربي إلى ٦٣,٦% في نفس العام، بينما يتبين زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري مع الاتحاد الأوربي بحوالي ٩٣,٩% ليصل إلى ٢١٨ مليون يورو عام ٢٠٠٨ ليتناقص بذلك معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية مع الاتحاد الأوربي إلى حوالي ١٢% في نفس العام. ويعكس ذلك التأثير السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الميزان التجاري و الميزان التجاري الزراعي المصري مع العالم الخارجي ومع الاتحاد الأوربي. ويتضح من البحث بالرغم من ذلك زيادة مقادير وقيم الصادرات المصرية من البطاطس والعنب والبرتقال بعد حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأمر الذي قد يعكس عدم وجود تأثير سلبي لتلك الأزمة على هذه الصادرات. ويتضح كذلك عدم ظهور تأثير سلبي على الميزة النسبية لمصر في تصدير كل من البطاطس والعنب والبرتقال إلى الاتحاد الأوربي إذ يتبين بتقدير مؤشر الرقم النسبي للتخصص التصديري لكل من تلك الصادرات أن قيمته أكثر من الوحدة قبل حدوث الأزمة و بعدها. ويتضح كذلك تزايد النصيب السوقي للصادرات المصرية من البطاطس في الاتحاد الأوربي بالرغم من حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأمر الذي أدى إلى الإقلال من الأثر السلبي للأزمة على تلك الصادرات متمثلاً في تناقص الطلب الخارجي للاتحاد الأوربي على البطاطس منعكساً في تناقص مقدار الصادرات المصرية من البطاطس إلى الاتحاد الأوربي. وتجدر الإشارة إلى تزايد مقادير وقيم الصادرات المصرية من العنب والبرتقال إلى الاتحاد الأوربي بعد حدوث الأزمة، وكذلك تزايد الأنصبة السوقية لتلك الصادرات في الاتحاد الأوربي خلال الفترات التي يتوافر فيها المحصول المصري منها. وتوصي الدراسة بضرورة تبني الدولة سياسة اقتصادية زراعية تتضمن آليات وتدابير لمواجهة الأزمات الاقتصادية حال حدوثها حتى يمكن إتخاذ إجراءات سريعة للتخفيف من آثار وتداعيات هذه الأزمات، بالإضافة إلى ضرورة الحد من التركيز الجغرافي والسلعي للصادرات الزراعية المصرية اللذان ينتج عنهما عدم إستقرار العائد من تلك الصادرات وسرعة تأثره بالأزمات الاقتصادية، وضرورة تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية وخلق فرص تسويقية جديدة لها في الأسواق الخارجية، فضلاً عن ضرورة تقديم الدعم الفني للمزارعين لإنتاج محاصيل مطابقة للمعايير الصحية والبيئية لتسهيل إخراجها للأسواق العالمية، وضرورة المطالبة بزيادة الحصص التصديرية المصرية المعفاة من الجمارك إلى الاتحاد الأوربي وتعديل مواسمها بما يتلاءم مع مواسم إنتاجها في مصر.

المراجع:

- أحمد قدرى بهلول (دكتور)، " الآثار المتوقعة للأزمة الاقتصادية العالمية على النمو الزراعي المصري " الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الزراعة المصرية - المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي - القاهرة - أكتوبر ٢٠٠٩ .

- أسامة أحمد البهنساوى (دكتور)، "دور السياسة الزراعية فى مواجهة تداعيات الأزمة المالية على القطاع الزراعى المصرى"، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الزراعة المصرية - المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى - القاهرة - أكتوبر ٢٠٠٩.
- عبد التواب اليمانى، طارق توفيق الخطيب (دكاترة)، "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على قطاع التجارة الخارجية المصرية - جوانب زراعية"، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الزراعة المصرية - المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى - القاهرة - أكتوبر ٢٠٠٩.
- محمد صلاح الجندى (دكتور)، "الأزمة المالية العالمية تشخيصها وأسبابها وآثارها والتوجهات المطلوبة لمواجهتها"، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الزراعة المصرية، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة - أكتوبر ٢٠٠٩.
- مراد نكى موسى، وآخرون (دكاترة)، "أثر الأزمة المالية العالمية على كلا من معدلات التجارة الخارجية العالمية والمصرية"، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الزراعة المصرية - المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى - القاهرة - أكتوبر ٢٠٠٩.
- هدى محمد النمر، وآخرون (دكاترة)، الاقتصاد المصرى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ : الاقتصاد المصرى بين الانطلاق ومواجهة تحديات الأزمة العالمية - تقرير معهد التخطيط القومى - القاهرة - يونيو ٢٠٠٩.
- وليد يحيى سلام، فاطمة عبد الشافى منصور (دكاترة)، "أثر الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية من أهم الحاصلات البستانية"، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الزراعة المصرية - المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى - القاهرة - أكتوبر ٢٠٠٩.
- European Commission - "EGYPT" COUNTRY STRATEGY PAPER 2007 - 2013 - January 2007.
- European Commission - Protocol to the Euro - Egyptian Association Agreement to take account of the accession of the Republic of Bulgaria and Romania to the European Union - Official Journal of the European Union, L312 - November 2007.
- European Commission - Protocol to the Euro - Egyptian Association Agreement to take account of the accession of the new ten members to the European Union - Official Journal of the European Union, L31 - February 2005.
- <http://europa.eu.int>
- <http://www.un.org>
- WAKASUGI Ryuhei (Dr) - International Trade during a Financial Crisis: WTO supervisory functions should be enhanced - Research Institute of Economy - January 2009.

**THE IMPACT OF THE GLOBAL FINANCIAL AND ECONOMIC
CRISIS ON THE EGYPTIAN AGRICULTURAL FOREIGN TRADE
WITH THE EUROPEAN UNION**

Rania Abd Elfatah Elshaer

Res. Agricultural Economics Res. Instit., Agric.Res.Center

ABSTRACT

This research aims mainly to identify the implications of the global financial and economic crisis on the Egyptian foreign trade and agricultural foreign trade with the European Union in general and the major Egyptian agricultural exports to the EU in particular. The research indicates that the coverage rate of exports to imports has declined to about 46.2% in 2008 and so the deficit in Egyptian trade balance has increased by approximately 59.3% to almost 16.5 billion euros in the same year. It indicates also that the coverage rate of agricultural exports to agricultural imports has declined to approximately 26.5% in 2008 and so the deficit in Egyptian agricultural trade balance has increased by approximately 74.4% to about 4.32 billion euros in the same year. The research shows that the coverage rate of exports to imports with the EU has declined to about 63.6% in 2008 and so the deficit in Egyptian trade balance with the EU has increased by about 62.2% to about 4.64 billion euros in the same year. It shows also that the coverage rate of agricultural exports to agricultural imports with the EU has declined to about 12% in 2008 and so the deficit in Egyptian agricultural trade balance with the EU has increased by approximately 93.9% to reach nearly 218 million euros in the same year, which reflects the negative impact of the global financial and economic crisis on the Egyptian trade balance and agricultural trade balance with world as well as with the EU. The research refers to increase the amounts and the values of the Egyptian exports of potatoes, grapes and oranges after the global financial and economic crisis, which reflects the absence of a negative effect of it on those exports. The research results show that there is no negative effect of the global financial and economic crisis on the comparative advantage of Egypt's export of potatoes, grapes and oranges to the EU where the value of the Export Specialization Index of each of those exports is more than the unit before the crisis and after it. They show also the increase of the market share of Egyptian exports of potatoes in the EU despite the global financial and economic crisis, which reduces the negative impact of the crisis on those exports which is the decrease of external demand for the European Union on potatoes reflected in the decrease of the amount of Egyptian potatoes exports to the European Union. The research shows increasing of the amounts and the values of the Egyptian exports of grapes and oranges to the EU, after the crisis, as well as growing market shares of those exports in the European Union during the periods having the Egyptian crop of those exports. The study recommends the need to adapt an

agricultural economic policy include mechanisms and measures to address the economic crises when they occur in order to take prompt action to mitigate the effects and consequences of this crisis, as well as the need to reduce the geographic and commodity concentration for Egyptian agricultural exports which result in instability of the returns of those exports and its vulnerability to economic crises, and the need to strengthen the competitiveness of Egyptian agricultural exports and create new market opportunities in foreign markets, as well as the need to provide technical support to farmers to produce crops in conformity with the health and environmental standards to facilitate the penetration of global markets , in addition to that Egypt must negotiate with the EU on increasing the tariff quotas for the major Egyptian agricultural exports as well as modifying their export seasons to be consistent with their productive seasons in Egypt .

الملحق

جدول (١) - إجمالي قيمة الصادرات والواردات والتجارة الخارجية المصرية والزراعية المصرية والميزان التجاري المصري والزراعي المصري بالمليون يورو خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ .

السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٧ - ٢٠٠٤
البيان		
قيمة الصادرات	١٤١٥٣,٩١٠	١٣٣٣٥,٦١٥
قيمة الواردات	٣٠٦٥١,٨٦٧	٢٣٦٩٩,٥٩٦
الميزان التجاري	*(١٦٤٩٧,٩٥٧)	*(١٠٣٦٣,٩٨١)
إجمالي حجم التجارة الخارجية	٤٤٨٠٥,٧٧٧	٣٧٠٣٥,٢١١
قيمة الصادرات الزراعية	١٥٥٥,٦٨٩	١٢٦٦,٦١٩
قيمة الواردات الزراعية	٥٨٧٦,٥٧١	٣٧٤٤,٦٥٦
الميزان التجاري الزراعي	*(٤٣٢٠,٨٨٢)	*(٢٤٧٨,٠٣٧)
إجمالي حجم التجارة الخارجية للزر	٧٤٣٢,٢٦٠	٥٠١١,٢٧٥

المصدر: جمعت وحسبت من : بيانات موقع الأمم المتحدة (www.un.org) * الأرقام بين القوسين سالبة

جدول (٢): إجمالي قيمة الصادرات والواردات والتجارة الخارجية المصرية والزراعية المصرية والميزان التجاري المصري والزراعي المصري مع الاتحاد الأوربي بالمليون يورو خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ .

السنوات	٢٠٠٨	يناير - مارس ٢٠٠٧ - ٢٠٠٤	يناير - مارس ٢٠٠٩ - ٢٠٠٨	أبريل - يونيو ٢٠٠٧ - ٢٠٠٤	أبريل - يونيو ٢٠٠٩ - ٢٠٠٨
البيان					
قيمة الصادرات	٦٠٣٨,١٢٣	٨٠٨٦,٩٧٦	١٥٠٠,٢٦١	١٥٦٨,٨٠٦	١٩٠٦,١٣١
قيمة الواردات	٨٨٩٥,٤٦٧	١٢٧٣١,٤٥٤	١٩٩٩,٢٧٤	٢٢٨٣,١٨٠	٣٢٢٣,٧٧١
الميزان التجاري	*(٢٨٥٧,٣٤٤)	*(٤٦٤٤,٤٧٨)	*(٤٩٩,٠١٣)	*(٧١٤,٣٧٤)	*(١٣١٧,٦٤٠)
إجمالي حجم التجارة الخارجية	١٤٩٣٣,٥٩٠	٢٠٨١٨,٤٣٠	٣٤٩٩,٥٣٤	٣٨٥١,٩٨٦	٥١٢٩,٩٠٢
قيمة الصادرات الزراعية	٥٥٩,٧٨٩	٦١٩,٥٥٢	١٩٢,٣٥٥	١٧٠,٨٥٧	٢١٩,٩٦٣
قيمة الواردات الزراعية	٦٧٢,٢١٣	٨٣٧,٥٢١	١٧٩,١٣٨	١٤٧,٨٥٠	٢٣٥,٦٤٧
الميزان التجاري الزراعي	*(١١٢,٤٢٤)	*(٢١٧,٩٧٠)	١٣,٢١٧	٢٣,٠٠٧	*(١٥,٦٨٤)
إجمالي حجم التجارة الخارجية الزراعية	١٢٣٢,٠٠٢	١٤٥٧,٠٧٣	٣٧١,٤٩٣	٣١٨,٧٠٧	٤٥٥,٦١٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات : موقع الاتحاد الأوربي (http://europa.eu.int) * الأرقام بين القوسين سالبة

جدول (٣) الأهمية النسبية لمختلف الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربي خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

المنتجات الزراعية	البيان	متوسط قيمة الصادرات سنوياً بالمليون يورو	الأهمية النسبية %
البطاطس		٦٨,٦٧٨	١٢,٠١
العنب		٤٦,٤٣٦	٨,١٢
البرتقال		٤٦,٣٨٢	٨,١١
الفاصوليا الخضراء		٣٦,٠٧٩	٦,٣١
الأرز		٢٩,١٦٨	٥,١٠
القطن الخام		٢٧,٨٨٧	٤,٨٨
البصل المجفف		١٩,٢٣٣	٣,٣٧
الفاصوليا		١٧,٦٢٧	٣,٠٨
منتجات أخرى		٢٨٠,٢٥١	٤٩,٠٢
الإجمالي		٥٧١,٧٤١	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: موقع الاتحاد الأوربي (<http://europa.eu.int>) * الأرقام بين القوسين سالبة

جدول (٤): كمية ومتوسط السعر التصديري لأهم الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوربي خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩

المنتج	بطاطس		عنب		برتقال	
	الصادرات بالآلاف طن	السعر التصديري بالمليون يورو	الصادرات بالآلاف طن	السعر التصديري بالمليون يورو	الصادرات بالآلاف طن	السعر التصديري بالمليون يورو
٢٠٠٧ - ٢٠٠٤	٢٢٥,٩٥٠	٢٩٥,٦١١	٢٧,٩٧٣	١٥٥٩,٥٢٠	١٠٥,٧١٩	٤٣٠,٩٧٣
٢٠٠٨	٢٢٠,٤٩٨	٣٤٥,٦٥١	٣٩,٣٩٧	١٤٦٤,٠٢٠	١٠٧,٩٣١	٤٦٠,١٢٧
يناير - مارس ٢٠٠٧ - ٢٠٠٤	١٧٢,٣٤٣	٣٠٥,٨٠٣	٠٠	١٢٥٠,٠٠٠	٥٨,٩١٠	٤٤١,٣٣٤
يناير - مارس ٢٠٠٩ - ٢٠٠٨	١٢٩,٣٩٨	٣٧٠,٣٦٩	٠,٠٠٨	١٦٦٥,١٢٤	٧٠,٠٢٤	٤٧٥,٤٢٣
أبريل - يونيو ٢٠٠٧ - ٢٠٠٤	٥٣,٠٩٤	٢٦٢,٦١٠	١٦,٥٥٠	١٥٤٣,٨٠٧	٤٠,٥٠٥	٤٢٩,٧٧٤
أبريل - يونيو ٢٠٠٩ - ٢٠٠٨	٧٩,٨٠٦	٣٠٨,٦٠٠	٣٣,٥٨٨	١٧٨٧,٨٩٩	٣٩,٢٧٠	٤٤٨,٦٦٣
يوليو - سبتمبر ٢٠٠٧ - ٢٠٠٤	٠,٥١٣	٢٨٧,٦١٠	١١,٣٩٠	١٥٨٢,٢٦٥	٠,٧١٣	٢٨٢,٤٩٥
يوليو - سبتمبر ٢٠٠٨	٠,٦٠٠	٣٧٥,٧٥٧	٩,٤٩٣	١٣٠٥,٥٩٤	٤,٥٢٥	٣٤١,٤٩٩

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: موقع الاتحاد الأوربي (<http://europa.eu.int>) * الأرقام بين القوسين سالبة ٠٠ أقل من ألف طن

جدول (٥): كمية ومتوسط السعر الاستيرادي للاتحاد الأوربي من بعض السلع الزراعية خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩

المنتج	بطاطس		عنب		برتقال	
	الواردات بالآلاف طن	السعر الاستيرادي بالمليون يورو	الواردات بالآلاف طن	السعر الاستيرادي بالمليون يورو	الواردات بالآلاف طن	السعر الاستيرادي بالمليون يورو
٢٠٠٧ - ٢٠٠٤	٥٨٨,٣٤٩	٣١٣,٥١٥	٨٩١,٠١٩	١٢٩٩,٦٦٤	٩٢١,٣٨٧	٥٠٠,٨٢٧
٢٠٠٨	٥١٥,٣٥٨	٣٧١,٦٢٩	٩٥٨,٠٨٢	١٤٣٣,٠٣٨	١٠٠٦,٠٠٣	٥٢٠,٥٨٦
يناير - مارس ٢٠٠٧ - ٢٠٠٤	٣٠٥,٧١٦	٣٢٣,٢٤٤	٢٩٦,٤٢٧	١٣٨٩,٤٣٥	١٨٠,٨٦٠	٤٧٥,٦٩٩
يناير - مارس ٢٠٠٩ - ٢٠٠٨	٢٣٧,١٩٧	٣٨٩,٠٦٣	٣٠٨,١٧٦	١٥٤٩,٦٦٤	١٦٢,٩٣١	٥١٠,٠٢٦
أبريل - يونيو ٢٠٠٧ - ٢٠٠٤	٢٥١,٨٨٨	٣١٦,٨٨٧	٢٥٦,٠٤٢	١٢٨٣,٣٧٩	١٦٠,٩٣٦	٤٦١,٧٢٤
أبريل - يونيو ٢٠٠٩ - ٢٠٠٨	٢٢٦,٥٣٣	٣١٧,٧٢١	٣٠٠,٨٨١	١٣٦٠,٣٥٢	١٥٥,٦٤٩	٥٢٦,١١٣
يوليو - سبتمبر ٢٠٠٧ - ٢٠٠٤	١٠,٦٤٧	٢٢٢,٤٤٤	١٣٣,٨٢٢	١٠٦١,٧٣١	٣٩٦,٣٩٧	٥٣٥,٢٠٩
يوليو - سبتمبر ٢٠٠٨	١٨,٣٦٤	٣٧٦,٨٢٨	١٢٩,٤٥٥	١١٨٩,٧٩٦	٥٣٢,٢٢٢	٥٢٩,٧٥٩

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: موقع الاتحاد الأوربي (<http://europa.eu.int>) * الأرقام بين القوسين سالبة